أمران وهما نفي الألوهية عن كل شيء وإثباتها لله تعالى كما تقدم وإذا كانت
إلا مسوقة بمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا أو أبدلنا وذلك
أنه لا ينتصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل إلا تاما بتقدير خبر محذوف
وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد إلا في الكلام الموجب والإثبات عليه في غير
الموجب مجمعا عليه إذ لا يقول به إلا من ذهب إلى أن الاستثناء من الإثبات
نفي ومن النفي إثبات ومن لم يذهب إلى ذلك يقول إن ما بعده مسكوت عنه
فكيف يكون قول لا إله إلا الله توحيدا قلت وفيه نظر لأنه يكون توحيدا
بحسب دلالة العرف وبأنه لا نزاع في ثبوت الألوهية لمولانا جل وعز لجميع
العقلاء وإنما كفر من كفر بزيادة آلهة أخرى فنفي ما عداه تعالى من الآلهة
على هذا هو المحتاج إليه وبه يحصل التوحيد فتأمله ثم قال ناظم الجيش
بناء على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه فتعين أن تكون إلا في هذا التركيب
مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك إلا بأن يكون
ما قبلها غير تام بأن لا يقدر قبل إلا خبر محذوف وإذا لم يقدر خبر قبلها و
جب أن يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن إليه النفس وقد تقرر
تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه
يقتضي أن الخلاف في كون الاستثناء من النفي إثباتا إنما هو في غير الاستثناء
المفرغ وظاهر كلام الإمام الرازي وكثير من الأصوليين دخول المفرغ في الخلاف
فيه ولهذا أوردوا على القائل بأن الاستثناء من النفي ليس بإثبات أنه
يلزم على قوله أن لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة وأجيب بما ذكرناه
من النظر قبل في بحث ناظم الجيش هذا آخر ما يتعلق ببعض إعراب تركيب هذه

الكلمة

الكلمة المشرفة على اختصار وبالله تعالى التوفيق وأما معنى هذه الكلمة المشرفة
فلا شك أنها محتوية على نفي وإثبات ففي المنفي كل فرد من أفراد حقيقة الإله
غير مولانا جل وعز والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز
وأوتي بإلا لقصر حقيقة الإله عليه بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة
لغيره تعالى لا عقلا ولا شرعا وحقيقته هو الواجب الوجود المستحق للعبادة
ولا شك أن هذا المعنى كلي أي يقبل بحسب مجرد الإدراك معناه أن يصدق
على كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وأن معناه
خاص بمولانا جل وعز فقط والاسم المعظم المذكور بعد حرف الاستثناء
ليس هو بمعنى الإله فيكون كليا بل هو جزئي علم على ذات مولانا جل وعز
لا يقبل معناه التعدد لا ذهنا ولا خارجا ولو كان معنى الله كمعنى الإله لزم
استثناء الشيء من نفسه ولزم أن لا يحصل توحيد من هذه الكلمة المشرفة
وكذا لو كان معنى الإله جزئيا مثل الاسم المعظم لزم أيضا استثناء الشيء
من نفسه والتناقض في الكلام بإثبات الشيء ثم نفيه والحاصل أن المعاني المقدرة
عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى أربعة ثلاثة
منها باطلة والرابع ينقسم قسمين آخر قسميه باطل والآخر هو الذي يصح
من الأقسام كلها فالثلاثة الباطلة أن يكونا جزئيين أو كليين أو الأول جزئيا
والثاني كليا والرابع عكس الثالث وهو أن يكون الأول كليا والثاني جزئيا
فإن كان المراد بالكلي الذي هو الإله مطلق المعبود لم يصح لما يلزم عليه
من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وإن كان المراد بالإله المعبود بحق
صح فإذا لا يصح من هذه الأقسام كلها إلا أن يكون الإله كليا بمعنى المعبود

Copyright © King Saud University